الحماية الفرنسية على تونس عام 1881

والموقف العثماني والأوربي منها

FRENCH GARRISON ON TUNISIA IN 1881

AND THE OTTMANS AND EUROPEAN ATTITUDE

أ.م.د محمد عصفور سلمان

كلية التربية للعلوم الإنسانية

ملخص

تعود الأطماع الفرنسية في تونس إلى عهد بعيد ، ففي عام 1270 م قاد ملك فرنسا لويس التاسع حملة عسكرية للسيطرة على تونس كان مصيرها الفشل ، بعدها تمكنت فرنسا في عام 1685 م من فرض معاهدة على تونس تخولها أحقية الامتياز على بقية الدول الأخرى .

وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 م أولت فرنسا اهتماماً خاصاً لتونس التي عدتها امتداداً للجزائر من الجهة الشرقية ، وأخذت فرنسا تختلق الذرائع لاحتلال تونس . فكانت المشاكل على الحدود الجزائرية – الفرنسية هي التي أعطت الحجة لفرنسا في حشد قواتها العسكرية للدخول الى الأراضي التونسية

طلب باي تونس من الحكومة الفرنسية حل مشاكل الحدود ودياً ، ومعاقبة المشاكسين من قبله . لكن فرنسا رفضت ذلك ، عندها أرسل حاكم تونس برقية إلى الحكومة العثمانية طلب فيها التدخل لاحتواء المشكلة ، لان تونس كانت تابعة (اسميا) للدولة العثمانية .

تحركت الدبلوماسية العثمانية للحيلولة دون دخول القوات العسكرية الفرنسية الى تونس، فطلبت الحكومة من سفرائها في عواصم الدول الكبرى الأوربية معرفة موقف حكوماتها من هذه الازمة ولكن دون نتيجة إيجابية ، مما شجع الحكومة الفرنسية على إصدار الأوامر لقواتها لدخول الأراضي التونسية وفرض معاهدة الحماية على باي تونس في 12 مايس 1881 م .

تمهيد

أن علاقات تونس بفرنسا ترجع الى عهد بعيد ، إذ بفضل المعاهدات التي وقعها السلطان سليمان القانوني (1520–1566)م مع فرنسا جعلت الأخيرة تحصل على إمتيازات اقتصادية وسياسية وقانونية في الدولة العثمانية(1) .

وكان القنصل الذي اعتمده ملك فرنسا في تونس عام 1577 م تماشيا مع بنود معاهدة الامتيازات له الحق في تمثيل المسيحيين الذين لا يستطيعون أن يقوموا باي تفاوض مع الدولة العثمانية الا تحت العلم الفرنسي [2] .

وعندما كانت تجدد المعاهدات التي حصلت فيها فرنسا على الامتيازات في الدولة العثمانية ، كانت تضاف بنود تتصل بشمال افريقيا . ففي معاهدة عام 1604م اضيفت بنود أعطت لفرنسا حق معاقبة القراصنة إذا لم يحترم هؤلاء شروط المعاهدات . وبذلك حصلت فرنسا من الدولة العثمانية ، التي كانت لها السيادة على شمال افريقيا ، عدا مراكش ، حق معاقبة قراصنة المغرب العربي بنفسها [3] . وقد مكنها ذلك بالنتيجة من الرجوع الى السلطات المحلية في تلك الولايات دون الالتجاء الى السلطان العثماني .

وفي اواخر القرن السابع عشر انتهجت فرنسا ، غير الراضية عن مواقف حكام تونس ، سياسة العقاب تجاهها واستمرت هذه السياسة حتى الثلاثين من اذار 1685م وهو التاريخ الذي تمكنت فيه فرنسا من فرض معاهدة على تونس تخولها احقية الامتياز على بقية الدول الاخرى [4] .

وفي خلال القرن الثامن عشر كانت تتجدد المعاهدة كلما تغير باي تونس (الحاكم)، وخلاله تبنت فرنسا سياسة معاملة حكومات المغرب العربي على أساس استقلالها . غير أنه إبان الحملة الفرنسية على مصر عام 1798 م اعلن الباي ، بأمر من السلطان العثماني ، الحرب على فرنسا ورفض عقد الصلح معها قبل أن يقوم بذلك السلطان [5] . وبعد الانسحاب الفرنسي من مصر وعودة العلاقات الطبيعية مع الدولة العثمانية استرجعت فرنسا مكانتها التقليدية في ولاية تونس بموجب معاهدة 15 تشرين الثاني 1824 م إذ حصلت على امتيازات جديدة في الولاية حتى أن الباي تبنى موقفا عطوفا تجاه فرنسا في الحرب الفرنسية – الجزائرية [6] . وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 م أولت فرنسا اهتماما خاصا لتونس التي عدتها امتدادا للجزائر من الجهة الشرقية .

أما العلاقات العثمانية – التونسية فانه منذ استيلاء العثمانيين على تونس عام 1574 م فقد حكمها ، البيلرباي ، الذي عين من قبل السلطان العثماني . وفي المدة ما بين 1590 م وعام 1705 فقد تولى البايات السلطة المدنية والعسكرية في تونس التي أصبحت تتمتع باستقلال داخلي مع ضمان موافقة السلطان . أما البيلرباي فقد كان ممثلا للدولة العثمانية [7]

وكانت تونس تحصل على مساعدة الدولة العثمانية عند حاجتها للجيش ، أما في حالة الحرب فان الولاية كانت ترسل قواتها أحيانا ، البرية والبحرية ، للانضواء تحت القيادة العسكرية المباشرة للعثمانيين . وعموما كانت تونس قد اتبعت سياسة الدولة العثمانية الخارجية . أما نفوذ السلطان فلم يكن محل جدل ونقاش إلا أن ذلك تغير بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر [8] .

احتج السلطان العثماني على الاحتلال الفرنسي للجزائر وحاول بادئ الأمر استرجاعها بالمفاوضات السياسية . وأمام فشل هذا المسعى فكر في استعمال القوة لتحقيق هذا الهدف ، والعمل على وضع حد لشبه الاستقلال الذي كانت تتمتع به كل من ولاية طرابلس الغرب وولاية تونس . فبالنسبة للأولى أرسل أسطولا عثمانيا بقيادة

نجيب باشا أبعدت الأسرة القرمانلية عام 1835 م عن حكم طرابلس الغرب ، وأصبحت الولاية حينذاك تحت الإدارة المباشرة للسلطان العثماني حتى الغزو الإيطالي عام 1911 م[9] . وبدأت الدبلوماسية العثمانية العمل على محاولة الحاق تونس بالإدارة العثمانية المباشرة إذا ما سمحت الظروف بذلك .

وخلال تلك المحاولات اعلنت فرنسا بحزم أنها ستعارض أي تغيير يدخل على الوضع القائم في تونس ، وأنها ستلتجئ الى استعمال القوة إذا ما اضطرت الى ذلك . وبالفعل كان كلما تحرك الأسطول العثماني باتجاه تونس ، كان الاسطول الفرنسي هو الاخر قد اقلع من ميناء طولون لمجابهته أو للرسو في ميناء حلق الوادي [10] .

وبذلك عملت فرنسا تحت حجة الدفاع عن الوضع القائم في تونس جهد طاقتها حتى عام 1881 م للقضاء على النفوذ العثماني بتونس لتحل محله في الوقت الملائم .

الخطط الفرنسية لاحتلال تونس

بعد ما اتخذت الحكومة الفرنسية ، في اواخر شباط 1881 م ، قرارها بالتدخل في تونس لم يبق لها الا العثور على حجة لتبرير التدخل المسلح في الأراضي التونسية ، ومن تلك الحجج أن أبناء الجالية الفرنسية في تونس رفعت مذكرة الى حكومتها بتأريخ الرابع عشر من اذار 1881 م تشكو فيها حكومة تونس وتطالب بالتدخل لحماية "حقوقهم وأموالهم وكرامتهم" [11] . وكانت مشاكل الحدود التونسية – الجزائرية هي أحسن وسيلة يمكن أن تتخذها فرنسا كذريعة للتدخل في شؤون باي تونس محمد الصادق (1859– 1882) . وبتاريخ الثلاثين من اذار 1881 م حدث اشتباك على الحدود بين القبائل ، توغلت فيه قبائل تونسية داخل حدود الجزائر مما أعطى لفرنسا الحجة للتدخل في الشأن التونسي [12] .

وعندما استشير بسمارك ، مستشار المانيا ، حول خطة فرنسا للتدخل في الاراضي التونسية ، أعطى موافقته وتأييده الكامل للتدخل الفرنسي ، إذ اتضح أن

بسمارك أصبح آنذاك اشد حماسا في تأييده لفرنسا من أي وقت سبق [13]. أما حكومة بريطانيا فقد ترددت أكثر من أي وقت مضى [14] . بينما ايطاليا ، التي ليست لها حليف ، فلم يحسب لها حساب آنذاك [15] .

قام جول فيري (Jule ferry) رئيس وزراء فرنسا (1880 – 1885) المتحمس لاحتلال تونس ، بإعلام البرلمان الفرنسي بحادث توغل القبائل يوم الرابع من نيسان 1881 م وطالب بتخصيص اعتماد مالي للقيام بعملية عسكرية " بحجة ردع القبائل " على الحدود التونسية [16] .

أما باي تونس فإنه ، عندما سمع بحادث توغل القبائل والموقف الفرنسي من الحادث ، أمر بالتحقيق مقترحا معاقبة الجناة بإرسال قوات تونسية لمحاسبتهم ، غير أن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك واعلمت الحكومة التونسية أنها ستعمل على معاقبة المعتدين بنفسها. وأخذت تحشد الجيش الفرنسي على الحدود التونسية [17] .

وبسبب اصرار الحكومة الفرنسية على التدخل لمعاقبة افراد القبائل اضطر باي تونس في الثامن من نيسان 1881 م إخبار قناصل الدول المعتمدين بتونس بقرار التدخل الفرنسي في الشؤون الداخلية لولايته ، كما اخبر الباي السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) بمجريات الأمور مطالبا الباب العالي بالقيام بدور فعال وسريع لإيقاف القرار الذي اتخذته الحكومة الفرنسية ، وبذلك اخذت هذه المسألة المحلية طابعا عالميا [18] .

الموقف العثماني والموقف الدولي من حشود الجيش الفرنسي:

عندما شاع خبر حشود القوات الفرنسية على الحدود التونسية طالب عاصم باشا وزير الخارجية العثماني من السفيرين العثمانيين ، اسعد باشا في باريس وموسروس باشا في لندن ، الحصول على معلومات حول الأحداث وكذلك وجهات نظر الحكومتين الفرنسية والبريطانية بخصوص ذلك ، مع إرسال مبعوث من الباب العالي الى روما لبيان موقفها[19] .

وكانت الأنباء التي وصلت من لندن وباريس وروما تستبعد فكرة احتلال فرنسي لتونس . فأنباء لندن حملت تأييدا بريطانيا بعدم الاحتلال الفرنسي لتونس ، وروما أثارت فكرة رد فعل مشترك للحكومتين الايطالية والبريطانية وأنهما لا تعارضان ارتباط الولاية التاريخي بالباب العالي [20] . وعليه يكون من اللائق أخذ المبادرة بدعوة باي تونس رسميا أن يعمل على انزال عقاب بالمعتدين وأن يرفع نسخة من هذا الأمر الى الحكومة الفرنسية وإبلاغ الحكومة العثمانية بذلك لاتخاذ قرار لمواجهة الموقف الفرنسي [21] .

وفي العاشر من نيسان 1881 م اجتمع مجلس الوزراء العثماني واتخذ قرارا نص على " أن الحكومة أبدت ارتياحها للإجراءات التي اتخذها باشا تونس لمعاقبة المعتدين ، ونصحه بالقيام بكل مساعيه لتلافي كل ما من شانه أن يثير شكاوي الحكومة الفرنسية ، وأكد الباب العالي سلطته على الولاية والمحافظة على الإمتيازات التي يتمتع بها بتونس حتى الآن " [22] . ولقد أصبح هذا القرار الوثيقة التي اعتمدتها الحكومة العثمانية خلال اتصالاتها الدبلوماسية مع حكومات الدول الكبرى الأوربية لمنع التدخل الفرنسي في ولاية تونس العثمانية .

وقد تبلغ وزير خارجية فرنسا بقرار مجلس الوزراء العثماني والذي ابلغ بدوره حكومة اسطنبول في الحادي عشر من الشهر نفسه " بان الحكومة الفرنسية أرسلت قواتها على الحدود (التونسية) ، ويطلب من الباي أن يتعاون من جهته على معاقبة المعتدين ، وأن الحكومة الفرنسية ليس لها مطلقا أي نية للاحتلال وأن هدفها الوحيد هو الحصول على ضمانات مجدية لسلامة الحدود الجزائرية والمحافظة على المصالح الفرنسية" [23] . كما أن الوزير الفرنسي لم يعارض حق الباب العالي في ولاية تونس ، لكنه بالمقابل رفض أي تبادل لوجهات النظر مع الحكومة العثمانية بخصوص المسائل التونسية وأنه ، أي الوزير الفرنسي ، اعترف بالجانب الروحي للعلاقات بين السلطان وتونس [24] .

لاحظ أسعد باشا السفير العثماني في باريس ، أنه نتيجة رد الفعل هذا لم يبق للباب العالي غير الاحتجاج على سلوك حكومة فرنسا لدى بقية الدول الكبرى ولدى تيسو سفير فرنسا في اسطنبول [25] . وفعلا فقد سلم ممثل الباب العالي قرار الحكومة العثمانية في الحادي عشر من نيسان 1881 م إلى الكونت مافي Maffai ،مساعد وزير الخارجية الايطالي الذي صرح " بان الحكومة الايطالية لا ترغب في غير المحافظة على الوضع القائم بتونس وأنه إذا كانت فرنسا تسعى إلى الاستيلاء على التراب التونسي . فان ايطاليا سوف لن تعلن عليها الحرب لمنعها ، ولكن ذلك من شانه حتما أن يلحق مضرة كبيرة بالعلاقات القائمة بين الحكومتين " [26] .

أما حكومات المانيا والنمسا وروسيا القيصرية فلم تكن الأخيرة تهتم بأمور تونس، في حين لم يرد سفير المانيا في اسطنبول ردا مرضيا على الحكومة العثمانية أما سفير النمسا فلم يقابل ممثل الحكومة العثمانية [27] .

وكان السفير البريطاني في اسطنبول قد أوضح أن الحكومة البريطانية ليس لها مصالح خاصة في تونس ، لذا فإنها ترى تدخلها سوف يؤدي حتما الى امتداد التنافس بمنطقة الشرق الاوسط [28].

وفي البرلمان البريطاني ردت الحكومة البريطانية على استفسارات النواب بقولها: " أن الحكومة الفرنسية قد اعطت الضمان بأن عملياتها العسكرية سوف تنحصر بمعاقبة القبائل الواقعة على الحدود ، وقدمت مثل هذا الضمان الى السفير العثماني والايطالي بباريس" [29] .

أما باي تونس محمد الصادق فقد كتب الى رئيس الوزراء العثماني (الصدر الاعظم) سعيد باشا بما يلي : " إن الحكومة التونسية قد أولت المسألة شيئا من الخطورة ... ودخول الجيش الفرنسي الأراضي التونسية سوف يؤدي بدون شك الى اضطرابات خطيرة ، وذلك أن الأهالي المدفوعين بشعور وطني سوف يستنجدون بإخوانهم ، وهذا من شأنه أن يفسح المجال للجيش الفرنسي بالانتشار في البلاد واحتلالها ... إننا نتوقع دخول الجيش الفرنسي من يوم لآخر ، وقد جددت احتجاجي

لدى قنصل فرنسا واليوم أسارع بإعلام سموكم حتى تتخذوا الإجراءات التي يمكن أن تجنبنا المصائب . وفي الوقت نفسه ترسمون لي خط السلوك " [30] .

وفي مثل هذه الظروف كان على السلطان عبد الحميد الثاني أن يقوم بنشاط ما حتى يبقى تأثيره على مسلمي شمال أفريقيا مستمرا ، ولكن كيف العمل ؟ فالدولة العثمانية التي عاشت حروبا عديدة وضروسة وتعاني كثيرا من المشاكل السياسية ، فضلا عن إفلاسها وإحاطتها بجيران ينتظرون الفرصة المناسبة للقضاء عليها جعلها غير قادرة على مواجهة الأطماع الفرنسية في احتلال تونس عسكريا أو سياسيا .

الموقف العثماني والأوربي من الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 م

بعد وصول برقية باي تونس الى اسطنبول أجتمع مجلس الوزراء العثماني وقرر ضرورة التفاوض مع فرنسا ، وفي حالة رفضها يجب ضمان تأييد الدول الكبرى بحقوق الباب العالي بولاية تونس ، إلا أن الحوادث توالت بسرعة ففي الرابع والعشرين من نيسان 1881م اخترقت قوات من الجيش الفرنسي الأرض التونسية ، واحتلت الكاف وطبرقة[31] .

وعليه استدعى عاصم باشا وزير الخارجية العثماني سفير دولته في باريس للعمل على مقابلة وزير الخارجية الفرنسي دون اضاعة الوقت ومحادثته حول اقتراح التسوية الذي تقدم به الباب العالي[32] .

ومن جهة أخرى أعلم الباب العالي الحكومة البريطانية برغبته في التفاهم مع فرنسا والاقتراح عليها القيام بالتحقيق حول الظروف التي ادت الى اعتداءات بعض افراد القبائل وختم الاعلام بطلب رأي مجلس الوزراء البريطاني ، الذي أجاب بان "حكومة جلالة الملكة لا تعتقد أنها مدعوة لتقديم رأيها حول الاقتراح المذكور، الذي يبدو أن الأحداث قد حكمت عليه بالفشل" [33] لاسيما بعد تقدم الجيش الفرنسي في الأراضي التونسية للوصول الى الأهداف التي رسمت له والتي لم تدع مجالا للشك بتدخل فرنسا الحقيقي[34] .

إزاء تلك التطورات أرسل ، باي تونس في السابع والعشرين من نيسان 1881 ، نداء الى الدول التي وقعت على معاهدة برلين في عام 1878 [35] احتج فيه ، باسمه وباسم السلطان ، ضد دخول القوات الفرنسية الأراضي التونسية وناشدها لتكون وسيطا بينه وبين حكومة فرنسا ، وختم نداءه متوسلا اليها ببذل مساعيها الحميدة لإنقاذ تونس[36] غير أن هذا النداء لأعضاء المؤتمر لم يلق أي صدى لدى الدول المعنية باستثناء ايطاليا التي قامت بمساعيها لدى الدول الكبرى .

وللعثور على مخرج للتدخل الفرنسي في الأراضي التونسية اقترح عاصم باشا مرة أخرى الاتفاق مع فرنسا أو تحكيم الدول الكبرى في القضية اذ كان يأمل أن لاتباشر فرنسا أي ضغط على حكومة باي تونس لقبول الحماية [37] . ولكن القوات الفرنسية استمرت في التوغل داخل الاراضي التونسية فاحتلت مدينة بنزرت وقصفت مدينة طبرقة لذا قررت الحكومة العثمانية ، مرة أخرى ، مناشدة الدول الكبرى للعثور على مخرج عادل ومباشرة وساطتها في الخلاف العثماني – الفرنسي [38] ولكن الأنباء التي وصلت اسطنبول من باي تونس تبين إن وحدات الجيش الفرنسي قد توغلت في الاراضي التونسية وأنها قد وصلت مسافة مئة ميل من وسط البلاد [39] .

أما موقف الدول الأوربية من تلك الأحداث فقد كان مخيبا لآمال حكومة اسطنبول فان المانيا لم تحرك ساكنا اذ " كان بسمارك مسرورا من أن فرنسا قامت اخيرا بعمل يشغلها عنه ويشغله عنها" [40] وفي فيينا لم يلق ممثل الحكومة العثمانية نجاحا يذكر، في حين أن ايطاليا أصيبت بخيبة أمل كبيرة للاعتداء الفرنسي وأنها قررت عدم التصرف بمفردها في هذه المسألة التي تهم بقية الدول الكبرى لاسيما بريطانيا. أما الموقف الروسي فقد كان مؤيدا للدولة العثمانية ، مع تحفظها في اتخاذ أي قرار، لأنها أرادت أن تكون صديقة لفرنسا . لكنها أيدت استعدادها لمناقشة الموضوع اذا أيدت إحدى الدول الكبرى المبادرة[41] .

وبذلك نلاحظ أن التناقض كان بينا لأول وهلة بين ممثلي حكومات الدول الكبرى فروسيا لا ترى في تبنيها مبادرة الوساطة ، إلا انها مستعدة أن تقدم مساعدتها

إذا أخذت المبادرة دولة كبرى لها مصالحها في المنطقة كإيطاليا أو بريطانيا ، في حين أن المانيا والنمسا لم تبديان أي اهتمام بالمسألة التونسية . وبذلك تركت فرنسا بمفردها لتحقق ما خططت له في احتلال تونس .

وبتاريخ الخامس من مايس 1881م وصل نداء باي تونس المؤثر الى الحكومة العثمانية وجاء فيه " لقد وضعت مصيري ومصير الولاية بأيدي الصدر الأعظم والسلطان ، إننا نسترحم باسم الإنسانية ... المساعدة من جلالتكم حتى تتبنوا الاجراءات السريعة للتوسط والتي ستتكفل بوضع حد لويلات الحرب التي اكتسحت الولاية الان . وللوصول الى تصريح أوربي مشترك يضمن مستقبل هذا البلد " [42].

وفي ضوء ذلك قرر رئيس وزراء بريطانيا التفاهم مع ممثلي الدول الأوربية للوصول الى حل يرضي جميع الاطراف ، إلا أن فرنسا كانت قد اتخذت الإجراءات اللازمة لفرض حمايتها على تونس ، لذلك قررت الحكومة البريطانية أنها سوف لن تتبنى الخطوة الأولى للمبادرة السياسية مع الدول الكبرى [43] .

وبرفض بريطانيا اخذ المبادرة السياسية لدى الدول الكبرى ، الموقعة على معاهدة برلين ، لتسوية المشكلة التونسية فقد الباب العالي أمله الوحيد في صد فرنسا عن الاستيلاء على تونس وفرض نظام الحماية عليها ، وأن الدولة العثمانية لم تكن لديها الرغبة والقدرة على إعلان الحرب على فرنسا .

وفي تلك الظروف كان فيلق بنزرت بقيادة الجنرال بريار Brear قد وصل إلى الجديدة في الحادي عشر من مايس 1881م ليفرض علي باشا تونس الحماية الفرنسية [44] . وعند صبيحة اليوم التالي طلب روسطان القنصل الفرنسي في تونس من الباي مقابلة الجنرال الفرنسي عند منتصف النهار وعلى بعد ثلاثة أميال من مدينة باردو ، وقرأ القنصل الفرنسي مشروع المعاهدة وطلب باي تونس مدة زمنية لدراسة محتوى المعاهدة [45] .

وفي الحال طلب الباي اجتماع مجلس وزرائه لمناقشة المعاهدة التي تألفت من عشرة بنود تضمن البند الثاني منها قبول الباي احتلال فرنسا للأماكن التي تراها ضرورية .والبند الرابع فيها وضح أن الحكومة الفرنسية ستحترم المعاهدات المعقودة بين الباي ومختلف الدول الأوربية الكبرى . أما البند الخامس فحدد أن يمثل الحكومة وزير مقيم لتنفيذ المعاهدة ، ونظم البند السادس مسؤولية السفراء والقناصل والموظفين الفرنسيين في الخارج الذين سيكفلون بحماية المصالح التونسية كما إن الباي يلتزم بعدم عقد أي معاهدة إلا بموافقة الحكومة الفرنسية (46)

كان موقف الباي حرجا . ما العمل ؟ الهروب ولكن كيف ؟ فان القنصل الفرنسي المفوض والجنرال الذي قدم لمقابلته كان تصحبهما كتيبتان من جنود الخيالة ، وقد بين الجنرال لباي تونس أنه لا يغادر مكان إقامته قبل توقيع المعاهدة (47)

وعند انتهاء المهلة الزمنية ، حتى التاسعة مساء اليوم نفسه ، وقع الباي المعاهدة في الثاني عشر من مايس 1881 م ، وبذلك أصبحت تونس تحت الحماية الفرنسية (48) .

رفضت الحكومة العثمانية توقيع باي تونس على المعاهدة بالقوة وعدتها غير شرعية وباطلة ؟ فاجتمع مجلس الوزراء العثماني لرسم سياسته تجاه الأحداث المقبلة ، وفي اليوم نفسه اعلم عاصم باشا وزير الخارجية العثماني ، الممثلين الدبلوماسيين العثمانيين في الخارج لدى الدول الكبرى بتوقيع معاهدة الحماية على باشا تونس بالقوة ، وأن الباب العالي سيحتج ضد المعاهدة غير الشرعية ، لكن الاحتجاج العثماني لم يؤثر مطلقا على الموقف السياسي الذي تبنته الدول الكبرى الموقعة على معاهدة برلين(49) .

أما الموقف الدولي على المعاهدة . فقد امتنعت برلين عن استلام نص الاحتجاج ، وفي فيينا لم يحدث أي تغيير يذكر على موقفها ، فقد احتفظ وزير خارجية النمسا بصمته الذي توخاه منذ بداية الأزمة التونسية . وفي روما فقد صرح وزير الشؤون الخارجية الايطالي " أنه نظرا " لعدم الاهتمام الذي أظهرته بقية الدول الكبرى

وخاصة المساندة الرسمية التي منحتها ألمانيا لفرنسا في هذه المسألة فانه من المستحيل على الحكومة الايطالية أن تخرج من موقفها المحافظ الذي فرضته عليها الملابسات الحالية "[50] .

أما بريطانيا فقد دخلت في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية للحصول على التزامات تضمن المصالح البريطانية ولكن الحكومة البريطانية من جهة أخرى تجنبت بعناية حتى 18 حزيران 1881م إعطاء رد كتابي لنص الاحتجاج العثماني ، على فرض الحماية على باي تونس [51] . وبهذا فرضت فرنسا حمايتها على تونس بالقوة بالرغم من احتجاج الحكومة العثمانية ومعارضة باي تونس ، وتأييد بعض الدول الكبرى للحماية الفرنسية ، وتحفظ دول أخرى [52] .

French Garrison on Tunisia in 1881 and the Ottmans and European Attitude .

The French ambition in Tunisia dates back so long that the French king Luis the xl led a military Compaign to occupy Tunisia in 1270 but it was invain . France acquired a great deal of privileges from Ottman empire in February 1536 then it was able to impose an agreement on Tunisia in 1685 by which France has privilege to Control the other countries .

After French Coloniakism to Algeria in 1830, French started to pay great attention to Tunisia which was considered as an extension to Algeria From the eastern front thus France started

to fabricate pretexts to occupy Tunisia . And the disputes on the French- Algeria boundaries gave France the ground to mass its military forces to invade Tunisian lands .

The Tunisian ruler asked the French government to solve the boundaries problerns cordially and to punish the riots but France refused that consequently the Tunisian ruler telegramed the ottman government to interfere to settle the dispute .

The Ottman diplomacy took its role in asking the government through their embassadors in the capitals of Eurepean countries to recognize their governments attitudes but it was all in vain, the way which encouraged the French government to give its order to its forces to enter Tunisian land and to impose garrison freaty on the Tunisian ruler in may 12th 1881 .

هوامش البحث ومصادره

(١) في عام 1536 م وقعت معاهدة بين فرنسا والدولة العثمانية حصلت فيها الأولى على امتيازات واسعة في الأراضي العثمانية ، وتضمنت المعاهدة ستة عشر بندا . للتفاصيل عن بنود المعاهدة يراجع : محمد فريد بك المحامي ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، بيروت 1977 ، ص91-94.

(٢) الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلي ، ترجمة صالح سعداوي استانبول 1999 ، ص 45 .

(٣) للتفاصيل يراجع : صلاح العقاد ، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة، القاهرة، 1980 ، ص 71-73 .

(٤) الحبيب ثامر ، هذه تونس ، مطبعة الرسالة 1948 ، ص21 .

(٥) وديع أبو زيدون ، تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط، عمان 2003 ، ص 213-217 .

(٦) الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، ص 95 . إذ عمل باي تونس على تزويد الجيش الفرنسي في الجزائر بالحبوب الغذائية .

لوتسكي ، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، ترجمة عفيفة البستاني ، موسكو ، 1971 ، ص 220 .

(٧) للتفاصيل يراجع : صلاح العقاد ، المصدر السابق .

(٨) وديع أبو زيدون ، المصدر السابق ، ص112 ، محمد فريد بك ، المصدر السابق ، ص 127 .

(٩) للتفاصيل عن الأسرة القرمنلية يراجع : رودلفوميكاكي ، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمنلي ، ترجمة طه فوزي ، القاهرة 1963 .

(١٠)صلاح العقاد ، المصدر السابق ، ص 107 .

(١١) نقولا زيادة ، تونس في عهد الحماية من 1881-1934 ، القاهرة 1963 ، ص 132 .

(١٢) توغل ما يقارب 300 شخص من قبائل بنو خمير الى داخل حدود الجزائر للانتقام لأحدأفراد قبيلتهم وقام الفرنسيون بالاحتجاج لدى باي تونس محملين إياه مسؤوليته الحادث : نقولا زيادة ، المصدر السابق ص132 .

(١٣)المصدر نفسه ، ص 129 .

(١٤)لوتسكي ، المصدر السابق ، ص 331 .

(١٥)نقولا زيادة ، المصدر السابق . ص128-129 .

(١٦)المصدر نفسه ، ص133 ، الحبيب ثامر، المصدرالسابق ، ص26

(١٧) Rymond Andre, Les Liberaur anglais et La question ne 1880-1881, Les Cahiers de Tunisice ,1955 p.29

(١٨) Rounard do Card, La Turquie et le protectorat francais en Tunisice , 1881-1913 , paris, 1916, p.15

(١٩) Rounard, O p . cit,P18

(٢٠)نقولا زيادة ، المصدر السابق ، ص128–129 .

(٢١) Rounard, O p . cit,P21

(٢٢)عبد الرحمن تشانجي ، المسالة التونسية 1881–1913 ، ترجمة عبد الجليل التميمي ، تونس 1973 ، ص 72 .

(٢٣) Andre ,O P . cit,P.36

(٢٤)عبد الرحمن تشانجي ، المصدر السابق ، ص 73 ، نقولا زيادة ، المصدر السابق ، ص130 .

(٢٥) Andre ,O P . cit,P.38

(٢٦)عبد الرحمن تشانجي ، المصدر السابق ، ص 74.

(٢٧)المصدر نفسه ، ص 75 .

(٢٨)نقولا زيادة ، المصدر السابق ، ص129 .

(٢٩) Andre ,O P . cit,P.45

(٣٠) رسالة من محمد الصادق باي تونس الى سعيد باشا رئيس الوزراء العثماني في 14 نيسان 1881 نقلا عن: عبد الرحمن تشانجي، المصدر السابق ص 78

(٣١)نقولا زيادة ، المصدر السابق ، ص133 .

(٣٢) Andre,O P . cit,P.60

(٣٣)عبد الرحمن تشانجي ، المصدر السابق ، ص82 .

(٣٤)نقولا زيادة ، المصدر السابق ، ص134 .

(٣٥)معاهدة برلين : عقد مؤتمر في برلين في 13 حزيران 1878 لإعادة النظر في معاهدة سان ستيفانو الموقعة في اذار 1878 بعد انتهاء الحرب العثمانية – الروسية 1877 –1878 م . والتي خسرت فيها الدولة العثمانية عددا من ولاياتها في أوربا. وحضر المؤتمر ممثلون عن حكومات بريطانيا وفرنسا والمانيا والنمسا . ووقعت بعد انتهاء المؤتمر

معاهدة برلين في 13 تموز 1878 م وفيها تم استبعاد مسالة مصر وبلاد الشام وتونس من مناقشات المؤتمر لتجنب مساومة روسيا في البلقان : فرانسوا جورجو ، النزع الأخير 1878–1908 ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة صالح سعداوي ، ص 161 . وللتفاصيل عن مؤتمر برلين يراجع : إنس إبراهيم خلف ، ازمة البوسنة والهرسك ،بغداد 2004 ، 19–23 .

(٣٦) Rounard ,O P .cit,P.36 .

(٣٧) عبد الرحمن تشانجي ، المصدر السابق ، ص 84 .

(٣٨) Andre,O P . cit,P,64

(٣٩) نقولا زيادة ، المصدر السابق ، ص134 .

(٤٠) Andre ,O P . cit,P.60

(٤١) نقولا زيادة ، المصدر السابق ، ص 135 .

(٤٢) رسالة من باشا تونس الى رئيس الوزراء العثماني بتاريخ 5 مايس 1881 نقلا عن:عبد الرحمن تشانجي،المصدر السابق،ص99.

(٤٣) المصدر نفسه ، ص100–101 .

(٤٤) ناجي جواد ، رحلتي الى افريقيا العربية ، هذه تونس ، بغداد 1977، ص15 ، الحبيب ثامر ، المصدر السابق ص27 .

(٤٥) عبد العزيز محمد الشناوي ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ج 4 ، القاهرة 2005 ص222 ، نقولا زيادة ، المصدر السابق ، ص134 .

(٤٦) للتفاصيل عن نص المعاهدة يراجع : الملحق .

(٤٧) Andre ,O P . cit,P.80

(٤٨) عبد الحميد مسعود ، ثورات المغرب العربي ، د . ت ص 73–74؛ الحبيب ثامر ، المصدر السابق ، ص27 .

(٤٩) عبد الرحمن تشانجي ، المصدر السابق ، ص133–134 .

(٥٠) See; Andre,O P . cit,PP.91-94

(٥١) عبد الرحمن تشانجي ، المصدر السابق ، ص140 .

(٥٢)وبعد فرض معاهدة الحماية بالقوة على باي تونس في 12 مايس 1881 م اندلعت في حزيران من العام نفسه انتفاضة تزعمها علي بن خليفة ، عندها استدعى قائد القوات الفرنسية في تونس قوات إضافية تمكنت من احتلال تونس في أواخر تشرين الثاني 1881 م وفي 8 حزيران 1883م فرضت معاهدة المرسى على حاكم تونس سلبته حتى استقلاله الداخلي . للتفاصيل عن معاهدة المرسى يراجع : نقولا زيادة ، المصدر السابق ، ص136–138 ؛ لوتسكي ، المصدر السابق ، ص332–334 .

الملحق رقم 1*

معاهدة باردو التي عقدت بين حكومة الجمهورية الفرنسية وباي تونس بتاريخ 12 مايس 1881 م

إن حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة سمو باي تونس لما كان من عزمهما أن يمنعا إلى الأبد ، حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيرا على حدود الدولتين وبتراب البلاد التونسية وبالنتيجة ليحكما علاقاتهما الودية القديمة وروابط حسن الجوار ، فقد اتفقتا على عقد معاهدة من شانها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين ، وعليه فان رئيس الجمهورية الفرنسية قد عين جناب الجنرال بريار ، نائبا مفوضا عنه واتفق هذا الأخير ، مع سمو الباي على البنود الآتية :

* نقولا زيادة ، المصدر السابق ، ص328 – 329 ؛ صلاح العقاد ، المصدر السابق ص190-191 ؛ عمر الركباني،المصدر السابق،ص78-80

البند الأول : إن معاهدات الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد تم تأكيدها وتجديدها .

البند الثاني : لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتم على حكومة الجمهورية الفرنسية اتخاذها ، للوصول للهدف الذي قصده الجانبان العاليان المتعاقدان ، فان سمو باي تونس قد رضي بان تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالبلاد وعلى الحدود . ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطات الفرنسية والتونسية ، وتعترفان معا بان الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام .

البند الثالث : تتعهد الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي ، وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد شخصه آو عائلته أو يعبث بأمن مملكته .

البند الرابع : تضمن الحكومة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الحكومة التونسية ومختلف الدول الأوربية الأخرى .

البند الخامس : سيمثل الحكومة الفرنسية لدى سمو الباي ، وزير مقيم تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبين .

البند السادس : سيكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد بحماية مصالح رعايا المملكة التونسية ، ومقابل ذلك يلتزم سمو الباي بعدم عقد أي معاهدة ذات صبغة دولية ، دون إعلام الحكومة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مسبقا .

البند السابع : تحتفظ حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة سمو الباي لنفسيهما ، بحق الاتفاق على وضع نظام مالي للمملكة، من شأنه ضمان تسديد الدين العام ، وكذلك ضمان حقوق دائني الولاية .

البند الثامن : ستفرض غرامة حربية على القبائل الثائرة بالحدود وبتراب المملكة وسوف تحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها في اتفاق يعقد فيما بعد ، وتكون حكومة الباي هي المسؤولة على تنفيذ ذلك .

البند التاسع : لأجل حماية ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري ، من تهريب الأسلحة والذخائر ، فان حكومة سمو الباي تتعهد بان تمنع قطعا ، إدخال السلاح والذخائر الحربية عن طريق جزيرة جربه ومرسى قابس او المراسي الأخرى بجنوب البلاد التونسية

البند العاشر : سيتم رفع المعاهدة إلى حكومة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق بعد ذلك لسمو باي تونس في اقرب وقت ممكن .

باردو في 12 مايس سنة 1881م

الإمضاء : محمد الصادق باي – الجنرال بريار